نجاح التعاون الزراعى

والسبيل إليه بتأمين الماشية

تعد حركة التعاون من الحركات الميمونة فى عصرنا الحديث . فإنها تنهض بالعامل والصانع والفلاح والمالك الصغير وتجعلهم ينتفعون بمنتجاتهم أو مشترياتهم بحيث يحصلون فى الأولى على ثمن التجزئة للجملة و يحصلون فى الثانية على ثمن الجملة للتجزئة . فهم منتفعون فى الحالين . وذلك لأنهم سواء أكانوا منتجين أم مستهلكين يستغنون عن الوسطاء الذين يحصلون على أكبر مقدار من الكسب .

فالفلاح الذى ينتج الحبوب ومشتقات اللبن والأثمار والبقول والفراخ والبيض يبيعها فى العادة للوسيط أى التاجر الذى ينقلها من قريته إلى المدينة . وهذا الوسيط يشتريها بالثمن البخس و يبيعها بالثمن الباهظ ويحصل على فرق الثمنين . ولكن ضرر الوسيط لا يقف عند هذا الحد . لأنه وهو يبيع بالغلاء و يطلب على الدوام أعلى الأثمان يثبط المستهلكين عن الشراء فيكون لهذا التثبيط أثره فى الإنتاج . ولكن أعضاء الجمعية أو الشركة التعاونية التى يؤلفها الفلاحون مثلا أو العمال الأجراء أو المالكون الصغار يمكنهم بهذه الشركة أن يصلوا إلى المستهلكين مباشرة . وهم لذلك يستطيعون خفض الأثمان فيشجعون هؤلاء المستهلكين على الشراء كما أنهم أى العمال والملاك يحصلون على أثمان حسنة تشجعهم على الإنتاج الكثير . فيعم الرخاء فى الجهتين .

ولكن فائدة التعاون لا تقتصر على هذا الكسب فى البيع والشراء . فإن هناك فوائد لاتجنى إلا إذا استخدمت من أجلها مبالغ ضخمة من المال . وهذه المبالغ يعجز عنها الفلاح أو المالك الصغير بمفرده ولكنه يقدر عليها بمجموعه . كما أننا لا ننتظر من المالك الكبير أن يقوم بها لأنه مستغن عنها بريع الأرض قانع به لا يطلب المزيد .

مثال ذلك مشتقات اللبن ونقله طازجا الى المدن بعد تعقيمه بالوسائل التى لا تنقص ميزاته الصحية . فإن صناعة الجبن تحتاج الى خبرة فنية لا يعرفها غير المتخصص لها من خريجى الكليات الزراعية العالية . ونحن نرى أنه ترد الى مصر كل عام من الأقطار الاجنبية أنواع من الجبن مختلفة الطعم والنكهة يقدر ثمنها بمئات الألوف من الجنيهات و يعجز فلاحنا عن استخراجها أو ما يضارعها من اللبن المتوافر لديه . ثم هناك الثمار المختلفة وانتقاء سلالاتها

الحصنة وتعبئتها وتجفيفها لكى تصل الى الأسواق الأجنبية . والابتكار التجارى فن يجهله الفلاح . وقد رأينا إعلانات فى المجلات الأمريكية عن الذرة تباع بقناديلها فى العلب وعن الزبدة تشتريها ربات البيوت معبأة فى علب القصدير لكى يفطر عليها أعضاء البيت لميزاتها الطبية. بل إن البامية تباع فى الصيدليات دواء للعدة. وكل هذا الابتكار التجارى يعجز عنه الفلاح.

وكذلك الشأن فى آلات الرى أو الحرث أو الحصاد . فإن الفلاح بمفرده لا يمكنه أن يشترى واحدة منها لغلائها ، ولكنه اذا اشترك مع غيره من الفلاحين أو صغار المالكين استطاع ذلك وانتفع بما تعود به هذه الآلات عليه من اقتصاد فى إنتاجه . فالشركة أو الجمعية التعاونية يمكنها أن تجد المال — الذى لا يجده الفلاح المنفرد — لتعيين المتخصص فى إنتاج الجبن الممتاز ، كما يمكنها تعيين المتخصصين لتجفيف الثمار أو تعبئتها للبيع فى الأسواق الأجنبية . وهذا الى الاستشارات المثيرة التى يحصل عليها أعضاء الشركة التعاونية فى اختيار السلالة الممتازة للدجاج أو البقر أو الجاموس أو البذور أو غير ذلك .

فالجمعية التعاونية هى خير ما يمكن استنباطه لترقية أحوال الفلاح الاقتصادية فى نظامنا القائم . ونستطيع أن نتوسع ونبين الأعمال المختلفة التى تقوم بها الجمعيات التعاونية وهى تعد بالمئات ، فإن الجمعية التعاونية تصح أن تكون بنكا لحفظ الودائع وللتسليف بفوائد صغيرة ، كما تصح أن تكون شركة للتأمينات الصغيرة على الماشية أو على المحصول ، بل يصح أن تقوم ببناء المنازل . وهناك جمعيات للتأمين ، اشتركت فى حركات ثقافية كان منها زيادة النور والمعارف بين أعضائها .

والآن نتساءل : إذا كان هذا بعض ألوان النشاط الذى تقوم به جمعيات التعاون وإذا كانت الأموال التى تملكها تحصى بالملايين بل بمئات الملايين من الجنيهات فى بعض الأقطار الأوربية والأمريكية ، فلماذا لم تتقدم فى مصر مع مضى المدة التى كنا نحسبها كافية للتعليم والتدريب ومع أننا جميعا نسلم بأننا فى ظروفنا القائمة لا يمكن أن نجد وسيلة أخرى للترقية الاقتصادية والفنية للفلاحين تفضل هذه الجمعيات التعاونية ؟

إننا نعتقد أن السبب فى ضعف حركة التعاون فى مصر يرجع الى أننا أهملنا الأسس التى تنبنى عليها مصالح الفلاح . فإن جمعيات التعاون عندنا أنشئت لأعمال مختلفة ولكنها تركت العمل الأصلى والمهمة الأساسية التى كان ينبغى أن تلتفت اليها ، نعنى تأمين الماشية. فإن فلاحنا لا يمكنه ان يمارس الزراعة بلا ماشية . بل هو لا يجد الطعام الذى يكفل له ولأولاده ولزوجته الصحة بلا ماشية ، فالماشية هى محور نشاطه الزراعى يحرث عليها أرضه ويروبها ويدرس بها قمحه ويستمد من روثها زرعه ومنها يحصل على اللبن الذى تستقيم به صحته ويدرأ به عن أولاده الأمراض . وحين تموت الجاموسة أو البقرة يجد نشاطه الزراعى ويبقى متأخرا فى اقتصادياته وصحته الى أن تعود اليه الفرصة فيشترى ماشية أخرى . وليس شىء آخر عند

الفلاح يساوى الماشية فى القيمة . فإن الجمعيات التعاونية قد أنشئت عندنا لكى تشترى له البذور أو السماد أو الآلات الزراعية أو لكى تبيع له محصوله ، ولكن كل هذه الأشياء ليست شيئا يذكر فى وجدان فلاحنا إزاء الجاموسة أو البقرة الحلوب .

لذلك نحن نقترح اقتراحا فذا لنجاح الجمعيات التعاونية فى مصر نضمن به اشتراك مائة فى المائة من الفلاحين فيها. ونعنى مائة فى المائة وليس ٩٩ فى المائة لأننا نعتقد أنه لن يشذ واحد عن الالتحاق بها اذا أخذ برأينا الذى لا نبنيه على المنطق فقط ، بل على الاختبار الطويل لحال زراعتنا وريفنا المؤسفة . وهذا الاقتراح هو أن يكون أساس الاشتراك فى الجمعية التعاونية فى الريف كله قائما على تأمين الجاموسة والبقرة بحيث اذا نفقت تؤدى الجمعية لصاحبها عشرة جنيهات فورا لكى يشترى غيرها ، وقد يكون قسط التأمين الذى يؤديه العضو فى الوقت الحاضر عاليا يبلغ نحو ٥٠ قرشا مثلا ، فاذا كان الأمر كذلك فان الحكومة يجب أن تساهم بنصف القسط مثلا نحو خمس أو ست سنوات ثم تنقص مساهمتها الى الثلث ثم تلغيها بعد نحو عشر سنوات حين تقوى الحركة وترتق أحوال الفلاحين الاقتصادية .

ومتى وثقنا بأن جميع الفلاحين قد اشتركوا فى الجمعيات التعاونية فإننا نستطيع أن نشرع فى التوسع الاقتصادى لنشاطها . مثال ذلك : يمكننا أن نجعل دار الجمعية تتسلم قسط التأمين لبنا بدلا من النقد ، ثم نعين لكل جمعية كبيرة خبيرا بصنع الجبن فيحيل هذا اللبن الى قشدة وزبدة وجبن لا تباع فى أسواقنا فقط ، بل فى الأسواق الخارجية . ثم نرتق من ذلك الى أن نجعل دار الجمعية — عن طريق موظفيها الخبراء — تتسلم الثمار والبيض والدجاج وتعطى البذور للسلالات الحسنة من الخضراوات والثمار ، بل يمكن الجمعية أن تتوسع فتقرض الفلاحين قروضا صغيرة بأرباح اسمية وتبنى المنازل وتقتنى الحمير والجاموس والثيران للقاح وتقيم المعارض الزراعية المحلية وغير ذلك .

وأساس كل ذلك ، أى الأساس الذى يكفل لنا مائة فى المائة من الفلاحين أعضاء فى هذه الجمعيات ، هو تأمين الماشية. وأنا أتحدى أى إنسان له أقل الخبرة بزراعتنا أن يخطئ هذا الرأى .